

<u>بيان صحفي</u>

أرامكو السعودية تعلن نتائج الربع الأول من عام 2022

أقوى أرباح فصلية منذ الطرح العام الأولى حيث ارتفع صافي الدخل في الربع الأول بنسبة تتجاوز 80% على أساس سنوي إلى 148.0 مليار ربال سعودي (39.5 مليار دولار أمريكي)

- صافي الدخل: 148.0 مليار ريال سعودي (39.5 مليار دولار أمريكي) (الربع الأول 2021: 81.4 مليار ريال سعودي ما يعادل 21.7 مليار دولار أمريكي)
- صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل: 143.3 مليار ربال سعودي (38.2 مليار دولار أمريكي) (الربع الأول 2021:
 99.3 مليار ربال سعودي ما يعادل 26.5 مليار دولار أمريكي)
- التدفقات النقدية الحرة*: 114.9 مليار ريال سعودي (30.6 مليار دولار أمريكي) (الربع الأول 2021: 68.5 مليار ريال سعودي ما يعادل 18.3 مليار دولار أمريكي)
 - نسبة المديونية*: 8.0% في 31 مارس 2022 (نهاية 2021: 14.2%)
- دفعت الشركة في الربع الأول من عام 2022 توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ربال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي)، وذلك عن الربع الربع الربع الثاني من هذا العام توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ربال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي) وذلك عن الربع الأول من عام 2022

- وافقت الجمعية العامة غير العادية على منح الأسهم المجانية
- تعزيز الأعمال الدولية للشركة في آسيا وأوروبا مع تسارع وتيرة التوسع في قطاع التكرير والمعالجة والتسويق
- تركيز قوي على معالجة الانبعاثات التي تم تسليط الضوء عليها خلال المشاركة المخطط لها في سوق الكربون الطوعية

الظهران - 14 شوال 1443هـ (15 مايو 2022)

أعلنت شركة الزيت العربية السعودية ("أرامكو السعودية" أو "الشركة") اليوم عن نتائجها المالية للربع الأول من عام 2022، مسجلةً زيادة نسبتها 82% على أساس سنوي في صافي الدخل الذي ارتفع إلى 148.0 مليار ربال سعودي (39.5 مليار دولار أمريكي) وبذلك سجلت الشركة أرباحًا ربع سنوية قياسية منذ طرحها العام الأولي في عام 2019. وأعلنت أرامكو السعودية أيضًا عن توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ربال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي) وذلك عن الربع الأول من عام 2022، من المقرر دفعها في الربع الثاني، كما أقرّت توزيع سهم منحة واحد مقابل كل 10 أسهم مملوكة في الشركة. وتأتي هذه النتائج مدعومة بارتفاع أسعار النفط الخام وأحجام بيعه، وتحسّن هوامش أرباح أعمال التكرير والمعالجة والتسويق.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر:

"فوق أن نتائج العام الماضي كانت متميّزة جدًا على الصعيدين المالي والتشغيلي، واصلت الشركة تقدمها وإنجازاتها وتفاعلها مع الأسواق فجاءت نتائج الربع الأول من هذا العام في مستوى استثنائي، بما يجعلها أقوى أرباح فصلية منذ الطرح العام الأولي للشركة في العام 2019. وهي في الواقع من أقوى الأرباح الفصلية على مستوى العالم. وتواصل أرامكو السعودية التركيز على الإسهام في تلبية الطلب العالمي على الطاقة الموثوقة، مع الاستمرار في رفع مستوى الاستدامة.

"ونظرًا للأهمية البالغة لأمن الطاقة، تنفذ الشركة استثمارات طويلة الأجل، وتزيد طاقتها الإنتاجية من النفط والغاز لتلبية النمو المتوقع في الطلب، إضافة إلى خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين.

"وقد أحرزت الشركة تقدمًا خلال الربع الأول في إستراتيجية التوسع بقطاع التكرير والمعالجة والتسويق بتعزيز أعمالها واستثماراتها الدولية في كلٍّ من آسيا وأوروبا، وهي مستمرة في تطوير فرص تُسهم في تحقيق أهدافها على صعيد النمو.

"كما عززت الشركة مكانتها الابتكارية ببدء تشغيل المقر الجديد لمركز إكسبك للأبحاث والتطوير في الظهران وهو الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، وأحد أكبر مراكز البحث والتطوير العالمية. وفي الوقت الذي تتضافر فيه جهودنا مع شركاء محليين ودوليين في مناطق عديدة حول العالم لاستكشاف التقنيات الجديدة والحلول الناشئة، بدءًا من تطوير تقنيات النقل النظيفة

وانتهاءً بإنشاء سلاسل قيمة تعتمد على الهيدروجين والأمونيا لتقليل الانبعاثات الكربونية، أشعر بتفاؤل كبير حيال المساهمة الإيجابية التي يمكن أن نقدمها لعملائنا، ولمسيرة التحوّل الذي يشهده مجال الطاقة على مستوى العالم".

أهم المعلومات المالية

حققت أرامكو السعودية صافي دخل ربع سنوي قياسي بزيادة بنسبة 82%، من 81.4 مليار ربال سعودي (21.7 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام العالى العام الحالي، أمريكي) في الربع الأول من عام 2021 إلى 148.0 مليار ربال سعودي (39.5 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام العالم الحالي، وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا في المقام الأول بارتفاع أسعار النفط الخام وأحجام بيعه، وتحسّن هوامش أرباح أعمال التكرير والمعالجة والتسويق.

وبلغت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية 143.0 مليار ريال سعودي (38.2 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من العام الحالي في مقابل 99.3 مليار ريال سعودي (26.5 مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من عام 2021، كما شهدت التدفقات النقدية الحرة* زيادة نسبتها 68% على أساس سنوي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي لتصل إلى 114.9 مليار ريال سعودي (30.6 مليار دولار أمريكي)، وتواصل الشركة تعزيز مركزها المالي، مع انخفاض نسبة المديونية* للشركة إلى 8.0% في 31 مارس 2022، من 14.2% في 31 مارس 2022، من 14.2% في 31 ديسمبر 2021. ويعود الانخفاض في نسبة المديونية إلى ارتفاع النقد وما يماثله، والذي يُعزى في المقام الأول التدفقات النقدية التشغيلية القوية، والعائدات النقدية ذات الصلة بصفقة شبكة خطوط أنابيب الغاز التابعة لأرامكو السعودية.

تماشيًا مع الإطار المالي القوي للشركة والتركيز على مرونة رأس المال، خفّضت أرامكو السعودية إجمالي قروضها بشكل أساس من خلال السداد المسبق لصندوق الاستثمارات العامة في يناير، حيث تم خفض إجمالي أوامر الدفع المستحقة بمقدار 30 مليار ربال سعودي (8 مليارات دولار أمريكي) الصادرة فيما يتعلق بصفقة الاستحواذ على حصة 70% في (سابك). وقد أدّى ذلك إلى انخفاض في تكاليف التمويل.

وحافظت أرامكو السعودية كذلك على استقرار توزيعات الأرباح في الربع الأول من عام 2022، حيث تبلغ توزيعات الأرباح المقرر دفعها للمساهمين في الربع الثاني 70.3 مليار ريال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي). بالإضافة إلى ذلك، وافقت الجمعية العامة غير العادية لأرامكو السعودية المنعقدة في 12 مايو على توصية مجلس الإدارة في الربع الأول من عام 2022 برسملة 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار أمريكي) من الأرباح المبقاة ومَنْح سهم مجاني واحد لكل عشرة أسهم قائمة مملوكة للمساهم.

وبلغت النفقات الرأسمالية في الربع الأول 28.4 مليار ريال سعودي (7.6 مليار دولار أمريكي)، وما زالت أرامكو السعودية تتوقع نمو حجم النفقات الرأسمالية حتى منتصف العقد تقرببًا، لدعم تحقيق إستراتيجية الشركة على المدى الطوبل.

واصلت الشركة تقدمها في برنامج تحسين محفظها وأتمت صفقة لتأجير شبكة خطوط أنابيب الغاز المملوكة لها وإعادة استئجارها مع اتحاد شركات استثمارية تقوده شركة "بلاك روك للأصول الثابتة" وشركة حصانة الاستثمارية، واستحوذ اتحاد الشركات الاستثمارية بموجب الصفقة على حصة نسبتها 49% في شركة أرامكو لإمداد الغاز، وهي شركة تابعة لأرامكو الشعودية تأسست حديثًا، وبلغت عائدات الصفقة التي حصلت عليها أرامكو السعودية مقدمًا 58.1 مليار ربال سعودي (5.5 مليار دولار أمريكي).

أهم المعلومات التشغيلية

حافظت أرامكو السعودية على موثوقية أدائها في قطاع التنقيب والإنتاج، حيث بلغ متوسط إنتاجها الإجمالي من المواد الهيدروكربونية 13.0 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم خلال الربع الأول من عام 2022.

وحافظت الشركة كذلك على سجلها الاستثنائي كمُورِّد عالمي موثوق للطاقة، إذ بلغت نسبة موثوقية تسليم الشحنات للعملاء خلال الربع الأول 99.9%.

في مجال أعمال قطاع التنقيب والإنتاج، أحرزت أرامكو السعودية تقدمًا في استكمال مشروعي ضغط الغاز في الحوية وحرض، ومن المقرر أن يبدأ العمل بهما بحلول نهاية عام 2022 كما عملت الشركة على تطوير مشروع توسعة معمل الغاز في الحوية، وهو جزء من برنامج زيادة إنتاج الغاز في حرض، والذي من المتوقع أن يبدأ العمل به في عام 2023 ومن المتوقع أن يضيف طاقة إجمالية تصل إلى 1.3 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا من الغاز الخام.

حصل مشروع منيفة التابع للشركة على جائزة مشروع العام في مجال التنقيب والإنتاج عن النفط في حفل توزيع جوائز الشرق الأوسط للطاقة 2022. وتواصل أرامكو السعودية إظهار ريادتها في كلٍّ من مجالي التميّز التشغيلي وحماية البيئة من خلال العمل على إدارة وتطوير حقل منيفة.

وواصلت أرامكو السعودية خلال الربع الأول إحراز التقدم في مشاريع التوسع بقطاع التكرير والمعالجة والتسويق، وشمل ذلك التقدم تعزيز حضورها في كلِّ من آسيا وأوروبا.

ووافقت الشركة أيضًا على الاستحواذ على حصة نسبتها 30% في مصفاة جدانسك في بولندا التي تبلغ طاقتها التكريرية 210 آلاف برميل يوميًّا، إضافةً إلى الملكية الحصرية لشركة بيع بالجملة مرتبطة بها، ووافقت كذلك على الاستحواذ على حصة نسبتها 50% في مشروع مشترك مع شركة "بي بي" لتسويق وقود الطائرات في بولندا. ويخضع إتمام الصفقتين، صفقة الاستحواذ على حصة في شركة "بي كي إن أورلن" لبيع الوقود بالتجزئة بعد اندماجها المقترح مع شركة "غروبا لوتوس"، لموافقات الجهات التنظيمية.

أما في الصين، فقد اتخذت الشركة قرارًا استثماريًا نهائيًا للمشاركة في تطوير مصفاة متكاملة رئيسة ومجمع للبتروكيميائيات، وذلك في إطار مشروع مشترك مع شركتي "نورث هواجين كيميكال إندستريز قروب كوروبوريشن" و"بانجين زينشنغ إندستريال قروب" يشمل إنشاء مصفاة طاقتها 300 ألف برميل في اليوم، ومجمع بتروكيميائيات، رهنًا باستكمال وثائق صفقة المشروع المشترك.

وخلال الربع الأول، أبرمت أرامكو السعودية اتفاقيات تعاون جديدة تسعى من خلالها إلى الاستفادة من شبكة مراكز البحث والتطوير العالمية العائدة لها في إعطاء دفعة لحلول النقل منخفض الانبعاثات، وشملت هذه الاتفاقيات شراكة مع مجموعة "هيونداي موتورز" وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) للتعاون في إجراء أبحاث مشتركة وابتكار وقود متطور للسيارات الكهربائية الهجينة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عنها. ودخلت أرامكو السعودية كذلك في شراكة إستراتيجية طويلة الأجل مع فريق "آستون مارتن أرامكو كوجنيزانت لسباق الفورمولا 1"، ومن خلال البحث والتطوير المشترك، سيتم دعم جهود الفريق لتحقيق الهدف بالوصول إلى الوقود المستدام، إضافة إلى تطوير تقنيات المحركات التي توفر الوقود، والمحركات الهجينة الأكثر كفاءة في رياضة السيارات.

وعملت الشركة أيضًا على توسعة تعاونها الدولي في تطوير حلول لامعدنية بقطاع البناء، بالشراكة مع الأكاديمية الصينية لمواد اللبناء (CBMA) لإطلاق مركز التميّز والابتكار في المواد اللامعدنية (NEXCEL) في بكين. ويهدف المركز إلى تعزيز تطوير وتطبيق التقنيات اللامعدنية في الهياكل لتقليل الانبعاثات الكربونية، وتوفير التكلفة، ودعم متانة المنشآت وعمرها الافتراضي، إضافة إلى مزاياها البيئية التي تفوق البدائل المعدنية.

وتم تعزيز مرونة سلسلة التوريد في أرامكو السعودية بتوقيع 50 مذكرة تفاهم خلال منتدى ومعرض برنامج تعزيز القيمة المُضافة الإجمالية لقطاع التوريد في المملكة (اكتفاء). بالإضافة إلى تعزيز مرونة الشركة وموثوقيتها وقدرتها التنافسية من حيث التكلفة، يهدف برنامج اكتفاء إلى تحفيز بناء القيمة المحلية، وتعظيم النمو الاقتصادي طويل الأجل، والتنويع، وبناء سلسلة إمداد عالمية المستوى، تسهّل تطوير قطاع طاقة متنوع ومستدام وتنافسي على الصعيدين المحلي والعالمي.

ووقعت الشركة مذكرة تفاهم لتصبح أحد الشركاء الخمسة المؤسسين للسوق الطوعية لتداول الائتمان الكربوني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (VCM)، التي أنشأها صندوق الاستثمارات العامة. وتُعد هذه السوق هي الأولى من نوعها في المنطقة، وستكون بمثابة منصة للمشاركين لشراء وبيع وتداول شهادات ائتمان مكافئ الكربون التي تم التحقق منها. وتتماشى مع طموح أرامكو السعودية لتحقيق الحياد الصفري في انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري في النطاقين (1و2) وذلك في مرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050.

يُرجى زيارة الرابط التالي للاطلاع على مطابقات المقاييس غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي www.aramco.com/investors

للتواصل:

العلاقات الإعلامية المحلية: domestic.media@aramco.com

علاقات المستثمرين: investor.relations@aramco.com

Saudi Aramco@

إخلاء المسؤولية

يحتوي هذا البيان الصحفي على إفادات استشرافية، وجميع الإفادات الواردة فيه هي بيانات استشرافية، فيما عدا البيانات المتعلقة بحقائق سابقة أو حالية. وتعرض الإفادات الاستشرافية توقعات الشركة في الوقت الراهن فيما يتعلق بإنفاقها الرأسمالي واستثماراتها، وخططها الاستراتيجية، ومشاربعها الرئيسة، وأداء قطاع التنقيب والإنتاج فها، بما ف ذلك مقارنها مع الشركات النظيرة لها، والنمو الذي تحققه الشركة في قطاعي "التكرير والمعالجة والتسويق" و"الكيميائيات". وقد تشتمل هذه الإفادات، على سبيل المثال لا الحصر، أي بيانات يسبقها أو يتبعها أو يبرد فيها كلمات مثل "تستهدف"، و"تعتقد"، و"تستهدف"، و"تعتزم"، و"تعنزم"، و"تتقدر"، و"تقدر"، و"تخطط"، و"تظنن"، وحرفا الاستقبال "سين وسوف"، و"قد"، و"من المحتمل"، و"من المنتظر"، و"يمكن" و"تواصل" و"تطمح" و"مستقبلًا" وغيرها من الكلمات والمصطلحات ذات المعاني الشبيهة أو نفيها. ولا يمكن التحقق من صحة هذه الإفادات الاستشرافية، لا سيما وأنها تنطوي على مجموعة من المخاطر والشكوك المعروفة والمجهولة وعوامل أخرى تخرج عن نطاق سيطرة أرامكو السعودية وقد تؤدي إلى اختلاف كبير بين ما تحققه الشركة فعليًا من نتائج أو أداء أو إنجازات وما هو متوقع من خطط أو نتائج أو أداء أو إنجازات سواء وردت صراحةً أو ضمنًا في تلك الإفادات الاستشرافية، وبشمل ذلك العوامل التالية: العرض والطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية، والأسعار التي تبيع بها أرامكو السعودية النفط الخام، وتبعات تأثير تفشي جائحة كوفيد-19 على الأوضاع التجارية والاقتصادية والعرض والطلب على النفط الخام والغاز والمنتجات المكررة والبتروكيميائية، والتطورات والمستجدات الاقتصادية أو السياسية غير المواتية التي قد تؤثر على نتائج أعمال الشركة، والضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة، وأي اختلافات أو تغيرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الحالية التي قد تؤثر على تقديرات حجم احتياطيات أرامكو السعودية الثابت وجودها وقيمة تلك الاحتياطيات، والمخاطر والأخطار التشغيلية في قطاعات النفط الخام والغاز والتكرير والبتروكيميائيات، والطبيعة الدوربة لقطاعات النفط والغاز والتكرير والبتروكيميائيات، وأحوال الطقس، والاضطرابات والقلاقل السياسية والاجتماعية والنزاعات المسلحة القائمة أو المحتملة في المناطق التي تزاول فها أرامكو السعودية أعمالها والمناطق الأخرى، والخسائر الناجمة عن المخاطر المتعلقة بالتغطية التأمينية غير الكافية، وقدرة الشركة على تنفيذ المشاربع الحالية والمستقبلية، وقدرة الشركة على تنفيذ خططها وأهدافها وغاياتها الاستراتيجية، بما في ذلك خططها لإقامة أكبر مرفق لتصدير الهيدروجين في العالم وطموحاتها لتحقيق الحياد الصفري في انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري على النطاقين 1 و2 في جميع أصولها التي تشغلها وتملكها بالكامل بحلول عام 2050، والدعاوي القضائية التي قد تواجهها الشركة، وقدرة الشركة على تحقيق المكاسب من صفقات الاستحواذ الحالية أو المستقبلية، بما في ذلك ما يتعلق بصفقة سابك، والمخاطر المتعلقة بالأعمال الدولية، بما في ذلك الحروب والعقوبات والقيود التجاربة وأنظمة مكافحة الرشوة والفساد والأنظمة واللوائح الأخرى، والمخاطر المتعلقة بأنظمة ولوائح النفط والغاز والبيئة والصحة والسلامة وغيرها من اللوائح التي تؤثر على القطاعات التي تزاول فيها أرامكو السعودية أعمالها، واعتماد الشركة على أعضاء إدارتها العليا وموظفها الرئيسين، وموثوقية نُظُم تقنية المعلومات في أرامكو السعودية وأمنها، ومخاوف تغير المناخ وآثاره، والمخاطر المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الشركة بموجب توجهات من حكومة المملكة وغيرها من المتطلبات الحكومية الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بسقف إنتاج النفط الخام الذي تحدده الحكومة والطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة المستمدفة؛ وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية؛ وغيرها من المخاطر والشكوك التي قد تسبب اختلافًا كبيرًا بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة في هذه الإفادات الاستشرافية الواردة في هذا البيان الصحفي، على النحو المبين في آخر التقارير الدوربة المودعة لدى تداول. ولمزيد من المعلومات حول المخاطر والشكوك المحتملة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، يرجى الرجوع إلى آخر التقاربر الدورية المودعة لدي تداول. وتستند هذه الإفادات الاستشرافية إلى افتراضات عديدة تتعلق باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية للشركة، والبيئة التي ستزاول فيها الشركة أعمالها في المستقبل.

وتعتبر المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي، وتشمل الإفادات الاستشرافية على سبيل المثال لا الحصر، ساربة فقط حتى تاريخ هذا البيان الصحفي، وليس الهدف منها تقديم أي تأكيدات حول النتائج المستقبلية. وتعفي أرامكو السعودية نفسها صراحة من أي التزام أو تعهد بنشر أي تحديثات أو مراجعات لهذا البيان الصحفي، بما في ذلك أي بيانات مالية أو إفادات استشرافية، قد تستجد نتيجة لظهور معلومات جديدة، أو وقوع أحداث مستقبلية أو خلاف ذلك، ما لم تتطلب الأنظمة أو اللوائح المعمول بها ذلك. وبجب ألا يفسر أي شخص هذا البيان الصحفي على أنه نصيحة مالية أو ضرببية أو استثمارية.

ويجب ألا يفسر أي شخص هذه المعلومات على أنها نصيحة مالية أو ضرببية أو استثمارية. ويجب عدم الاعتماد على هذه الإفادات بدرجة تتجاوز كونها إفادات الستشرافية، ولا تتحمل الشركة أو أي من مديرها أو موظفها مسؤولية أي خسارة أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد يتكبدها أي شخص نتيجة لاعتماده على الإفادات الاستشرافية. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المالية الخاصة بالشركة والواردة في هذه الإفادات مستمدة من التقرير المالي الأولي الموحد الموجز، الذي أعد وعرض وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34. المعتمد في المملكة العربية السعودية إلى جانب المعايير الأخرى والإعلانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وإلى جانب المعايير الخولية للتقرير المالي"، أي أنه ليس لها معنى موحد تنص عليه المعايير الدولية للتقرير المالي، وتُقدَّم هذه المقاييس كمعلومات بعض "المقاييس المعايير العالمية للتقرير المالي بهدف ضمان فهم أفضل لنتائج أعمال الشركة من وجهة نظر إدارتها. ولذلك، لا يجوز النظر إليها بمعزل عن تحليل المعلومات المالية للشركة المعدة وفق المعايير العالمية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعاير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعاير الدولية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسان المالية غير المدرجة في المعاير المعاير المالية في المدرجة في المعاير المعاير المعاير المالي المعاير ال